تقرير سوق التأمين الجزائري

المقدم إلى
المؤتمر العام الثاني والثلاثون
للإتحاد العام العربي للتأمين

المنعقد في الحمامات – تونس
من 24 إلى 27 يونيه "حزيران" 2018

إعداد: السيد يوسف بن ميسية ممثل سوق التأمين - عضو مجلس الإتحاد

تـقـريـر ســوق التـأميــن الجـزائـري

تم إعداد التقرير الخاص بالسوق الجزائري للتأمين وفقا للنموذج المعتمد من قبل الإتحاد العام العربي للتأمين واستنادا إلى البيانات الإحصائية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية خلا ل السنوات 2014/2015/ 2016.

الفهرس

مقدمـــة : نشاط قطاع التأمين الجزائري

الجزء الأول : الإطار القانوني و الهيكل التنظيمي للسوق

أولا : الإطار القانوني المنظم لصناعة التأمين

ثانيا : هيكل السوق

ثالثا : المناخ الاقتصادي وانعكاساته على النشاط التأميني

رابعا: نظرة مستقبلية

الجزء الثاني : الجداول الإحصائية

جدول رقم 1: بيان بعدد الشركات و الهيئات العاملة في السوق.

جدول رقم 2 : بيان بالقوى العاملة في السوق.

جدول رقم 3 : نشاط التأمينات العامة (أقساط التأمين المباشر).

جدول رقم 3أ : نشاط التأمينات العامة (أقساط إعادة التأمين).

جدول رقم 4 : تعويضات التأمينات المباشرة.

جدول رقم 4أ : تعويضات إعادة التأمين في التأمينات العامة.

جدول رقم 5 : تطور نشاط تأمينات الحياة.

جدول رقم 6 : الاحتياطات (المخصصات) الفنية.

جدول رقم 7 : بيان بتوزيع الاستثمارات و عائداتها.

مقدمة

يعتبر قطاع التامين أحد أهم الموارد الممولة للاقتصاد لما يدره من ودائع التي ترتكز عليها معظم الدول للنهوض بالسياسة الاقتصادية و للدفع بها إلى الأمام.

أولت الجزائر اهتماما بالغا في إعادة تنظيم هذا القطاع الذي عرف تطورا ملحوظا توج بإصدار جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة له. وقد بدأت هذه العملية بفتح المجال للقطاع الخاص، إنشاء التأمين المصرفي،إنشاء صندوق ضمان المؤمن، رفع القدرة المالية لشركات التأمين وكذا فصل تأمين الأشخاص عن تأمين الأضرار .

يضم حاليا السوق الجزائري للتأمين 24 شركة منها 13 مؤسسة تمارس جميع أنواع التأمين على الأضرار و8 شركات مختصة بتأمين الأشخاص إضافة إلى شركتين مختصتين بتأمين القروض و الشركة المركزية للإعادة التأمين.

تنشط هده الشركات إلى جانب الهيئات والمتعاملين الآخرين (لجنة الإشراف ,المجلس الوطني للتأمينات,اتحاد شركات التأمين, وسطاء و خبراء التأمين) في ظل الأمر 07/95 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/06 المتعلق بالتأمينات والأمر 12/03 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية والأمر رقم 15/74 المعدل والمتمم بالقانون 31/88 المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات وجميع هذه القوانين والنصوص التطبيقية تحكم وتنظم العلاقة بين المؤمن والمؤمن له وتبين حقوق والتزامات كل واحد منهما.

وشهدت صناعة التأمين في الجزائر تحولا نوعيا عميقا بفضل الإصلاحات الجوهرية و الناجعة التي قامت بها الجهات الوصية والسلطات العمومية في ال10سنوات الأخيرة حيت قفز عدد الشركات من 16 سنة 2007 إلى 24 شركة حاليا كما تنوعت الشبكة التجارية وأرتفع عدد الوكالات التجارية (بما فيها الوكالات المباشرة و الوكلاء العامون) من 1304 سنة 2007 إلى اكتر من 2310 وكالة سنة 2016 , زيادة عن ما يقارب 750 وكالة بنكية في إطار توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك.

و تجدر الإشارة إلى النمو المستمر الذي عرفه نشاط التأمين حيث ارتفع رقم الأعمال من 54 مليار دج سنة 2007 إلى ما يقارب 130 مليار دج نهاية 2016 (أي ما يعادل مليار و 200 مليون$) مسجلا في نفس الوقت نمو يقدر ب1,3 % مقارنة مع سنة 2015.

فيما يخص قطاع التأمين الأضرار فقد سجل حصة تعادل 91 بالمائة بمقدار 118.3 مليار دج ، أما فرع تأمين عن الأشخاص فعرف زيادة معتبرة حيث سجل ارتفاعا بزيادة قدرها 12٪. مرتفعا من10,1 مليار دج إلى .11,2 مليار دج.

أما بالنسبة للتعويضات الممنوحة من طرف شركات التأمين، فقد ارتفع حجمها من 25 مليار دج سنة 2007 إلى 70 مليار دج عام 2016 منها 46 مليار دج تعويض عن حوادث المرور.

و على المستوى الإجمالي فقد ارتفع معدل التأمين الذي يدفعه كل مواطن جزائري سنويا إلى 3137 دج عام 2016 أي ما يعادل 34 دولار ، ليصبح نصيب التأمينات في الناتج الداخلي الخام 0,70%.

أما فيما يخص مساهمة التأمين في الاقتصاد الوطني فقد قفزت الودائع المالية من 77 مليار دج سنة 2007 إلى 265 مليار دج نهاية سنة 2016 (أي ما يعادل مليارين و 400 مليون$).

أولا : الإطار القانوني المنظم لصناعة التأمين

النصوص التشريعية (قوانين و أوامر) و التنظيمية (مراسيم و قرارات وزارية) المنظمة والمؤطرة للقطاع التأمين والتي تهدف إلى ترقية و مراقبة نشاط التأمين هي :

1- **النصوص التشريعية** :

- القانون رقم 31/88 المؤرخ في 1988/07/19 و المتمم للأمر رقم 74-15 المؤرخ في 1974/01/30 **المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات و بنظام التأمين على الأضرار.**
- الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 **المتعلق بالتأمينات.**
- الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 1996/01/10 **المتعلق بتأمين قروض الصادرات**.
- الأمر رقم 12/03 المؤرخ في 2003/08/26 **المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا.**
- القانون رقم 04/06 المؤرخ في 2006/02/20 المعدل و المتمم للأمر رقم 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 **المتعلق بالتأمينات.**

2- **المراسيم التنفيذية** :

- المرسوم التنفيذي رقم 95-338 المؤرخ في 1995/10/30 **المتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين و حصرها.**
- المرسوم التنفيذي رقم 95-339 المؤرخ في 1995/10/30 المتضمن **صلاحيات المجلس الوطني للتأمينات و تكوينه و تنظيم عمله**.
- المرسوم التنفيذي رقم 95-340 المؤرخ في 1995/10/30 الذي يحدد **شروط منح وسحب الاعتماد و الأهلية المهنية و سحب الأهلية منهم و مكافأتهم و مراقبتهم.**
- المرسوم التنفيذي رقم 95-341 المؤرخ في 1995/10/30 المتضمن **القانون الأساسي للوكيل العام للتأمين.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 10/30/ 1995 المتعلق **بالالتزامات المقننة** .

- المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 1995/10/30 المتعلق **بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 1995/10/30 المتعلق **بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-409 المؤرخ في 1995/12/09 المتعلق **بالتنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-410 المؤرخ في 1995/12/09 المتعلق **بمختلف تركيبات تأمينات الأشخاص.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-411 المؤرخ في 1995/12/09 المتضمن **إلزامية تأمين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين عن مسؤوليتهم المدنية في استغلال المنشآت التي تستقبل الجمهور.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-412 المؤرخ في 1995/12/09 الذي **يحدد البضائع و معدات التجهيز التي تستورد عن طريق البحر و الجو وتعفى من إلزامية التأمين لدى شركات التأمين المعتمدة في الجزائر.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-413 المؤرخ في 1995/12/09 المتعلق **بإلزامية تأمين الشركات و المؤسسات التابعة للقطاعات الاقتصادية و المدنية عن مسؤوليتهم المدنية** .

- المرسوم التنفيذي رقم 95-414 المؤرخ في 1995/12/09 المتعلق **بإلزامية التأمين في البناء عن مسؤولية المتدخلين المدنية و المهنية.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-415 المؤرخ في 1995/12/09 المتعلق **بإلزامية التأمين عن الحريق.**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-416 المؤرخ في 1995/12/09 الذي **يحدد شروط و كيفيات ضمان الأخطار الزراعية** .

- المرسوم التنفيذي رقم 96-46 المؤرخ في 1996/01/17 الذي **يحدد شروط اعتماد خبراء و محافظين في العواريات لدى شركات التأمين و شروط ممارستهم و شطبهم.**

- المرسوم التنفيذي رقم 96-47 المؤرخ في 1996/01/17 المتعلق **بتعريفات الأخطار في مجال التأمين** .

- المرسوم التنفيذي رقم 96-48 المؤرخ في 1996/01/17 الذي يحدد **شروط التأمين و كيفياته في مجال المسؤولية المدنية عن المنتوجات.**

- المرسوم التنفيذي رقم 96-49 المؤرخ في 1996/01/17 الذي **يحدد قائمة المباني العمومية المعفاة من إلزامية تأمين المسؤولية المهنية و المسؤولية العشرية**.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 1996/07/02 الذي **يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عن التصدير و كيفيته**.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-267 المؤرخ في 1996/08/03 الذي **يحدد شروط منح شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الاعتماد و كيفيات منحه**.

- المرسوم التنفيذي رقم 98-312 المؤرخ في 1998/09/30 المعدل للمرسوم **التنفيذي رقم 95-409 المؤرخ في 12/09/ 95 المتعلق بالتنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين**.

- المرسوم التنفيذي رقم 99-75 المؤرخ في 1999/04/11 المعدل و المتمم **للمرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 1996/07/02 الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عن التصدير و كيفياته**.

- المرسوم التنفيذي رقم 07-137 المؤرخ في 2007/05/19 المعدل و المتمم للمرسوم **التنفيذي رقم 95-339 المؤرخ في 1995/10/30 الذي يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمينات و تنظيمه و عمله**.

- المرسوم التنفيذي رقم 138/07 المؤرخ في 2007/05/19 الذي **يحدد مهام مركزية الأخطار و تنظيمها وسيرها.**

- المرسوم التنفيذي رقم 152/07 المؤرخ في 2007/05/20 المعدل و المتمم للمرسوم **التنفيذي رقم 96-267 المؤرخ في 1996/08/03 الذي يحدد شروط منح شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الاعتماد و كيفيات منحه.**

- المرسوم التنفيذي رقم 153/07 المؤرخ في 2007/05/20 الذي **يحدد كيفيات و شروط توزيع منتوجات التأمين عن طريق البنوك و المؤسسات المالية و ما شابهها و شبكات التوزيع الأخرى.**

- المرسوم التنفيذي رقم 220/07 المؤرخ في 2007/07/14 الذي **يحدد شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات و خبراء التأمين لدى شركات التأمين و شروط ممارسة مهامهم و شطبهم.**

- المرسوم التنفيذي رقم 08-213 المؤرخ في 2008/04/29 الذي **يحدد مهام لجنة الإشراف للتأمينات**.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-13 المؤرخ في 2009/01/11 الذي **يحدد القانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي**.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 2009/04/07 الذي **يحدد كيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم و سيره و كذا شروطه المالية**.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 1995/10/30 و **المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين**.

- المرسوم التنفيذي رقم 10-207 المؤرخ في 2010/09/09 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-409 المؤرخ في 1995/12/09 و **المتعلق بالتنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين**.

- المرسوم التنفيذي رقم 13- 114 المؤرخ في 2013/03/28 المتعلق **بالالتزامات المنظمة لشركات التأمين و إعادة التأمين.**

- المرسوم التنفيذي رقم 13- 115 المؤرخ في 2013/03/28 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 1995/10/30المتعلق **بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء.**

- المرسوم التنفيذي رقم 17-192 المؤرخ في 11 يونيو 2017 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 95-340 المؤرخ في 1995/10/30 الذي يحدد **شروط منح وسطاء التأمين الاعتماد و الأهلية المهنية و سحب الأهلية منهم و مكافأتهم و مراقبتهم.**

3- **القرارات** :

- القرار رقم 04 المؤرخ في 1996/07/22 الذي **يحدد قائمة الوثائق الواجب إرسالها من طرف شركات التأمين و/أو إعادة التأمين إلى إدارة المراقبة و أشكالها**.

- القرار رقم 05 المؤرخ في 1996/07/23 الذي **يحدد قائمة الدفاتر و السجلات التي تمسكها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين و وسطاء التأمين و أشكالها**.

- القرار رقم 07 المؤرخ في 1996/10/02 الذي **يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين.**

- القرار رقم 01 المؤرخ في 2002/01/07 يعدل و يتمم القرار رقم 7 المؤرخ في 96/10/02 **الذي يحدد فيه النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين.**

- القرار رقم 180 المؤرخ في 2007/01/28 الذي **يحدد كيفيات و شروط فتح مكاتب تمثيل شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين.**

- القرار رقم 195 المؤرخ في 06 /08 /2007 الذي **يحدد منتوجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك و المؤسسات المالية و ما شابهها و كدا النسب القصوى لعمولة التوزيع.**

- القرار رقم 165 المؤرخ فى 2008/02/20 الذي **يحدد النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/أو إعادة تأمين.**

- القرار رقم 166 المؤرخ في 2008/02/20 الذي **يحدد كيفيات فتح فروع لشركات تأمين أجنبية.**

- القرار المؤرخ في 2010/10/28 الذي **يحدد نسبة الاشتراك السنوي لشركات التامين و/أو إعادة التأمين و فروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في صندوق ضمان المؤمن لهم وكذا كيفيات تسديده وأجل تحصيله.**

- القرار المؤرخ في 2014/03/30 الذي **يحدد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الوطني للتأمين.**

- القرار المؤرخ في 2016/05/14 الذي **يتعلق بتمثيل الالتزامات المقتنة لشركات التأمين و/او اعادة التأمين.**

- القرار المؤرخ في 2016/05/15 الذي **يتضمن الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين المسلمة لسماسرة الأجانب في اعادة التأمين.**

- قرار مؤرخ في 14 مايو 2016 يتعلق **بتمثيل الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين**

- القرار رقم 20 المؤرخ في 19 مارس 2017 **المعدل للقرار المؤرخ في 31 اكتوبر 2004 المتعلق بتحديد معايير التسعيرة الخاصة بتأمين الكوارث الطبيعية.**

4- **المقررات** :

- المقرر رقم 43 المؤرخ في 2002/07/29 **يتضمن تعيين المستفيد من التنازل الإلزامي لإعادة التأمين و تحديد القواعد التي ينبغي احترامها في عمليات لإعادة التأمين.**

ملاحظـــــة : يمكن الاطلاع على محتوى هذه النصوص عن طريق البريد الالكتروني التالي :

www.joradp.dz

ثانيا :هيكل الســـوق

الهيئات و المؤسسات والأجهزة التي تكون السوق الجزائري هي :

- الهيئات الإدارية المتدخلة في سوق التأمين،
- الشركات المكونة لسوق التأمين و إعادة التأمين ،
- وسطاء التأمين ،
- خبراء التأمين ،
- أدوات السوق .

I - الهيئات الادارية المتدخلة في سوق التأمين:

إن الدولة تراقب عن كثب نشاط التأمين في الجزائر و تمارس هذه الرقابة عن طريق:

أولا : الدولة (الوزارة الوصية " وزارة المالية ") :

إن التحولات الطارئة على سوق التأمين يمكن ضبطها من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه الدولة في مراقبة و تسيير نشاط شركات التأمين من طرف هيئة الإشراف على التأمينات (CSA).

هده الهيئة تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالأمينات لدى وزارة المالية.

أنشئت هذه اللجنة بموجب القانون رقم 04-06 المعدّل والمتمّم للأمر95-07 المتعلّق بالتأمينات، وذلك من أجل الإشراف على نشاط التأمين في الجزائر ومراقبته، وتتشكّل هذه اللجنة من:

- المدير العام للخزينة بصفته رئيسا.
- قاضيين من المحكمة العليا.
- ممثّل وزارة المالية.
- خبير في التأمين

و تتلخص مهامها في ما يلي:

- حماية مصالح المؤمن لهم و المستفيدين من عقد التأمين
- ضمان إمتثال الشركات و وسطاء التأمين المرخص لهم للأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين.
- الحرص على وفاء هذه الشركات بالتزاماتها و قدرتها على ذالك.
- التحقق من المعلومات المتعلقة حول مصدر الأموال المستخدمة لإنشاء رأس المال الاجتماعي أو زيادته.
- تعزيز وتطوير السوق المحلية

ثانيا : **الاتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين UAR**

هي جمعية مهنية أنشأت في 1994/02/22 و تكون عضوا فيها كل شركات التأمين وإعادة التأمين التي تنشط في السوق الجزائري و من أهم أهداف الإتحاد ما يلي:

- تمثيل المصالح المهنية ؛
- العمل من أجل تعزيز و ترقية و تحسين نوعية الخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين ؛
- المساهمة في تحسين مستوى التكوين و التأهيل للعاملين في السوق التأمينية ؛
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة و المؤسسات المعنية ؛
- الحفاظ على أخلاقيات ممارسة المهنة .

ثالثا : **المجلس الوطني للتأمينات CNA**

هو جهاز استشاري ، يرأسه وزير المالية ويتشكّل من ممثّلي الدولة و المؤمّنين والوسطاء، المؤمّن لهم ومستخدمي القطاع.

أنشأ هذا المجلس بموجب الأمر رقم 95-07 الصادر في 1995/01/25 و يسعى إلى ترقية و تطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني وهو يعتبر وسيلة هامة

لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين و يمكن تلخيص أهدافه فيما يلي :

- الحفاظ على التوازن ما بين حقوق و التزامات طرفي العقد،
- الحفاظ على السير الحسن لمختلف شركات التأمين و إعادة التأمين،
- المساهمة في توجيه و تطوير سوق التأمين في الجزائر،
- المساهمة في إعداد النصوص التشريعية و التنظيمية ،
- تحسين ظروف عمل شركات التأمين و إعادة التأمين ،
- جلب التجربة الدولية من خلال التعاون مع الخارج ،

II- الشركات المكونة لسوق التـأمـين فى الجزائر :

يضم سوق التأمين في الجزائر 24 شركة تأمين منها 13 شركة تأمين على الأضرار و 8 شركات تأمين على الأشخاص إضافة إلى شركتين مختصتين بتأمين القروض (قروض التصدير و القرض العقاري) و الشركة المركزية للإعادة التأمين.

و هي موزعة كالتالي :

- 4 شركات عمومية لتأمين الأضرار
- 6 شركات خاصة لتأمين الأضرار
- تعاضديتين لتأمين الأضرار
- شركة مختلطة لتأمين الأضرار
- شركتين عموميتين لتأمين الأشخاص
- شركتين خاصتين لتأمين الأشخاص
- تعاضدية لتأمين الأشخاص
- 3 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص
- 3 شركات عمومية متخصصة (إعادة التأمين - القرض للتصدير - القرض العقاري).

أولا : شركات التأمين على الأضرار

1 . الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR :

هي شركة عمومية ذات أسهم ، أنشأت في 08 جوان 1963 ، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 12 مليار دينار جزائري. بلغ رقم أعمالها 15.082 مليار دج سنة 2016 .

2 . الشركة الوطنية للتأمين SAA:

هي شركة عمومية ذات أسهم أنشأت في 12 ديسمبر 1963 رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 20 مليار دينار جزائري أما رقم أعمالها لسنة 2016 يفوق 26.875 مليار دج.

3 .الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

هي شركة عمومية ذات أسهم، أنشأت في 30 أفريل 1985 بفعل إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين . رأسمالها الاجتماعي يقدربـ 16,000 مليار دينار جزائري . رقم أعمالها لسنة 2016 يفوق 22.615 مليار دج.

4 . الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CASH:

شركة عمومية ذات أسهم تابعة لشركة المحروقات "سوناطراك" أنشأت في 04 أكتوبر1999 ذات رأسمال اجتماعي يقدر بـ 7,800 مليار دينار جزائري. رقم أعمالها لسنة 2016 يفوق 9.887_مليار دج.

5 . الجزائرية للتأمينات 2A :

شركة خاصة ذات أسهم ، أنشأت بتاريخ 06 مايو 1997 برأسمال خاص وطني يقدر بـ 2 مليار دينارجزائري.

رقم أعمالها لسنة 2016 يساوي 3.627_ مليار دينار جزائري.

6. ترست الجزائر TRUST Algeria:

تأسست بشراكة بحرينية- قطرية بتاريخ 18 نوفمبر 1997، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 2.050 مليار دينار جزائري. رقم أعمالها سنة 2016 يقارب 2.453 مليار دينار جزائري.

7. الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR :

شركة خاصة ذات أسهم ، أنشأت بتاريخ 1 أوت 1998 برأسمال خاص وطني يقدر بـ 4.167 مليار دينار جزائري . رقم أعمالها بلغ سنة 2016 ما يقارب 9.182 مليار دينار جزائري.

8. شركة السلامة SALAMA " البركة و الأمان" سابقا:

تم اعتمادها في 26 مارس 2000 و هي فرع برأسمال يعادل 2 مليار دينار جزائري ، ملك للشركة الإماراتية " الشركة الإسلامية العربية للتأمين" ، رقم أعمالها سنة 2016 يعادل 5.019 مليار دينار جزائري.

9 . العامة للتأمينات المتوسطية GAM :

شركة ذات أسهم أنشأت بتاريخ 10 سبتمبر2002 برأسمال أجنبي (ECP) يقدر بـ 2,400 مليار دينار جزائري و رقم أعمالها لسنة 2016 هو 3.329 مليار دينار جزائري.

10. أليـانس للتأمينات Alliance Assurance:

شركة خاصة ذات أسهم، تم إعتمادها بتاريخ 30 جويلية 2005 وهي أول شركة تأمين تدخل البورصة، رأسمالها يقـــدربـ 2,406 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها لسنة 2016 يساوي 4.565 مليار دينار جزائري.

11. أكسا الجزائر للتأمينات الاضرار AXA Algérie- Dommage:

شركة مختلطة ذات أسهم، تم اعتمادها في 03 أكتوبر 2011 ، برأسمال يعادل 2 مليار دينار جزائري (موزع بين الشركة الفرنسية أكسا و البنك الخارجي الجزائري و الصندوق الوطني للاستثمار) أما رقم أعمالها سنة 2016 عادل 2.569 مليون دينار جزائري.

12 .الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:

شركة تعاضدية ، أنشأت بتاريخ 02 ديسمبر 1972، تؤمن خاصة ضد الأخطار الزراعية وتخضع لوصايتها التعاونيات الجهوية، أموال تأسيس هذه التعاضدية بلغت مليار دج ، رقم أعمالها لسنة 2016 يقدر بـ 12.649 مليار دج.

13. التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC:

شركة تعاضدية، أنشأت بتاريخ 10 ديسمبر 1964، تغطي أخطار السيارات وأخطار المنازل لعمال التربية والثقافة. أموال تأسيس هذه التعاضدية تقدر بـ 153 مليون دينار جزائري ، رقم أعمالها لسنة 2016 يقدر بـ 469 مليون دج.

ثانيا : شركات التأمين على الحياة :

1 . كارديف الجزائر CARDIF El Djazair :

شركة ذات أسهم، تم إعتمادها في11 أكتوبر 2006 برأسمال اجنبي ملك للبنك الفرنسيBNP PARIBAS يقدربـ مليار دينارجزائري. أما رقم أعمالها لسنة 2016 يقدرب 1.768مليون دينار جزائري.

2. أمانا للتأمين (SAPS) AMANA :

شركة مختلطة ذات أسهم، تم إنشاؤها في 10 مارس 2011 عن طريق شراكة بين الشركة الوطنية للتأمين SAA وماسيفMACIF الفرنسية ، بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية برأسمال يعادل 1 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها سنة 2016 يعادل 1.697 مليون دينار جزائري

3. التعاضدي le mutualiste :

شركة ذات طابع تعاضدي تم اعتمادها في 5 يناير 2012 برأس مال قدره 600 مليون دينار جزائري ، فرع للصندوق الوطنـي للتعـاون ألفلاحي CNMA . رقم أعمالها لسنة 2016 وصل 507 مليون دينار جزائري.

4 . تأمين لايف الجزائر "تالا" TALA :

شركة ذات أسهم، فرع للشركة الجزائرية للتأمينات " CAAT " ، بالشراكة مع بنك الجزائر الخارجي و الصندوق الوطني للاستثمار. تم اعتمادها في 17 ابريل 2011 ،رأسمالها يعادل مليار دينار جزائري و رقم أعمالها سنة 2016 يقدر ب 2.191 مليون دينار جزائري.

5 . كرامة للتأمين CAARAMA :

شركة ذات أسهم، فرع للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين " CAAR " ، تم اعتمادها في 17 ابريل 2011 ، رأسماها يعادل مليار دينارجزائري ، رقم أعمالها سنة 2016 يقدر ب2.069 مليون دينار جزائري.

6.أكسا الجزائر للتأمينات على الحياة AXA Algérie- Vie:

شركة مختلطة ذات أسهم، تم إعتمادها في 02 نوفمبر 2011 برأسمال يعادل مليار دينار جزائري (موزع بين الشركة الفرنسية أكسا و البنك الخارجي الجزائري و الصندوق الوطني للاستثمار) . رقم أعمالها سنة 2016 يعادل 1.550 مليون دينار جزائري.

7.مصير حياة MACIR vie :

شركة خاصة ذات أسهم، فرع لشركة " CIAR " ، تم إعتمادها في11 اوت 2011 ،رأسماها يعادل مليار دينار جزائري و رقم أعمالها سنة 2016 يقدر ب 1.428 مليون دينار جزائري .

8. الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص - AGLIG- L'Algérienne Vie :

شركة مختلطة ذات أسهم، تم اعتمادها في23 فيفري 2015 ، رأسمالها يعادل مليار دينار جزائري (موزع بين الشركة الخليجية لتأمين-GIG و البنك الوطني الجزائري و الشركة الجزائرية لتأمين المحروقاتCASH) و رقم أعمالها سنة 2016 يقدر ب 30 مليون دينار جزائري.

ثالثا : **الشركة المركزية لإعادة التأمين**

شركة عمومية ذات أسهم أنشأت في1 أكتوبر1973 برأسمال يقدر ب16.000مليون دينار بلغ رقم أعمالها سنة 2016 ما يعادل 22.305 مليون دج، ينحصر نشاطها في ممارسة عمليات إعادة التأمين و تبقى المتعامل الوحيد المتخصص في هذا المجال في السوق الجزائري و المستفيد من التنازل الالزامي في مجال اعادة التامين.

رابعا : المؤسسات المتخصصة

1. الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX:

هي شركة ذات أسهم برأسمال إجتماعي يقدر بـ 450 مليون دج مشترك بين البنوك العمومية و شركات التأمين العمومية ، تأسست بموجب الأمر رقم 96-06 الصادر بتاريخ 10 جـانفي 1996 المتعلق بتأمين قروض الصادرات و ذلك من أجل ضمان العمليات الموجهة للتصدير.

تخضع الشركة للمادة 4 من القانون 96-06 التي تنص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان و تتولى تأمين المخاطر التجارية و المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بنقل الصادرات .

إن النشاط المرتبط بالتأمين على القرض للتصدير تميز بمستوى أقساط بلغ663 مليون دينار في عام 2016.

2. شركة تسيير القرض العقاري CGSI:

هي شركة ذات أسهم، أنشأت بتاريخ 05 نوفمبر1997، برأسمال مشترك بين البنوك وشركات التأمين العمومية ، يقدر بـ 02 مليار د.ج، مهمتها تأمين التمويلات التي تمنحها البنوك في مجال القرض العقاري.

تغطي هذه الشركة البنوك و المؤسسات المالية المقرضة ضد خطر الإعسار للمقترضين الذين استفادوا من القروض العقارية المخصصة لشراء أو بناء أو تهيئة أملاك عقارية ذات استعمال سكني .

حققت هذه الشركة ، في 2016 ، رقم أعمال يقدر ب594 مليون دينار .

III- وسطاء التأمين :

سمح الأمر 07/95 لشركات التأمين المعتمدة من ممارسة عمليات التأمين عن طريق الوسطاء المعتمدين ويتعلق الأمر بالوكيل العام للتأمين وسمسار التأمين.

مساهمتهم في رقم أعمال السوق بلغت **37.7** مليار دج في عام 2016 و قد مكن هذا التطور للشبكة الغير مباشرة من الإبقاء على حصتها في السوق المحققة خلال السنوات الأخيرة أي بنسبة 29 بالمائة .

أولا :الوكيل العام للتأمين:

هو شخص طبيعي يمثل شركة تأمين بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة، حيث يقوم باكتتاب وتسيير عقود التأمين وفق تعليمات المؤسسة التي يعمل لصالحها وقد بلغ عدد الوكلاء المعتمدين 1129 وكيلا سنة 2016.

و بالنظر لهذا العدد قام الوكلاء العامون بإنشاء جمعية مهنية تتكفل بحماية مصالحهم المهنية و الاجتماعية .

ثانيا :سمسار التأمين:

له صفة تاجر، يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، يخضع لكل القوانين بما فيها أحكام القانون التجاري وهو ليس تابعا لأي مؤسسة تأمين، ويعمل بصفة مستقلة مع المؤسسات التأمينية التي يختارها بصفته وكيلا للمؤمن له و يتم إعتماده من طرف وزارة المالية . عدد السماسرة المعتمدين بلغ 31 إلى غاية نهاية سنة 2016.

ثالثا : التأمين المصرفي :

إن القانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 سمح بتوزيع المنتجات التأمينية من طرف البنوك و المؤسسات المالية , فالمنتجات المعنية محددة بقائمة أين نجد تأمينات الأشخاص' التأمين على القروض , التأمين على الأخطار العادية و التأمين الفلاحي. أما

تأمين السيارات فهو غير معني، كذلك الأمر بالنسبة للأخطار الصناعية و التقنية و تأمينات النقل .

إن التأمين المصرفي ، كصيغة لتوزيع المنتجات التأمينية مكن منذ انطلاقه عام 2008 ، من توسيع شبكة التوزيع للتأمينات و هذا بفضل مختلف الاتفاقات المبرمة بين البنوك و شركات التأمين .

و حققت شركات التأمين ، بواسطة التأمين المصرفي، رقم أعمال قدره 2.63 مليار دينار في عام 2016 مقابل 2.26مليار دينار في عام 2015 ، أي بزيادة تقدر ب17 بالمائة .

و بالرغم من أن مستوى نشاطها متواضعا ،فقد مكنت هذه الصيغة لقطاع التأمين من تنويع قنوات شركات التأمين على الأشخاص.

IV- خبـراء التأميـــن

سوق التأمين الجزائري ككل أسواق التأمين يستعين في نشاطه بأشخاص مؤهلين لتقديم خدمات في مجال البحث عن أسباب و طبيعة و امتداد الأضرار و تقييمها و التحقق من ضمانها.

و قد أطلق إسم خبراء التامين على هؤلاء الأشخاص حيث يتم اعتمادهم من طرف الإتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين.

و قد بلغ عدد الخبراء المعتمدين إلى غاية عام 2016 في مختلف الفروع (السيارات ، الفلاحة ، الأخطار الصناعية...) 3225 خبير.

V - أدوات الســـوق

أولا : **صندوق ضمان السيارات (الصندوق الخاص بالتعويضات سابقا)** :

أنشئ هذا الصندوق بهدف تعويض الأضرار الجسمانية الناجمة عن حوادث المرور والتي تخرج عن نطاق تدخل شركات التأمين، يتكفل هذا الصندوق بضحايا الحوادث الجسمانية

للمرور عندما يكون المتسبب في الحادث مجهولا أو يكون عند وقوع حادث غير مغطى أو مغطى جزئيا أو غير مؤمن و يكون معسرا كليا أو جزئيا .

يمول الصندوق بمساهمة المؤمنين المحددة ب3 بالمائة من أقساط التأمين الخاصة بالتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية للسيارات .

إن مبلغ المساهمات في هذا الصندوق وصلت عام 2014 إلى 332 مليون دينار مقابل 319.2 مليون دينار عام 2013 أي زيادة قدرها 4٪ بالمائة و ترجع هذه الزيادة أساسا إلى مضاعفة أقساط التأمين الخاصة بتأمينات السيارات.

ثانيا : **صندوق ضمان المؤمنين لهم** :

أنشئ بموجب المادة 213 مكرر من الأمر95-07 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/06 الخاص بالتأمينات، بغرض تعويض المؤمنين لهم في حالة عدم تمكن شركات التأمين من ذلك.

ثالثا : المكتب المتخصص في التسعيرBTS

تم إنشاء جهاز متخصص في مجال التعريفات و أطلق عليها اسم: المكتب المتخصص في التعريفة في مجال التأمينات. و من مهامه إعداد مشاريع التعريفات و دراسة تعريفات التأمين السارية المفعول و تحيينها.

يمكن أن يستشار المكتب في كل المسائل المرتبطة بتعريفة عمليات التأمين وكـذا في أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات. كما يمكن أن يقترح المكتب تعريفات أو مقاييس التعريفة للتأمين الإلزامي.

ثالثا : المناخ الاقتصادي وانعكاسه على النشاط التأميني

لاشك أن للمناخ الاقتصادي تأثيرًا مباشرًا على صناعة التامين، إذ تتطور هذه الأخيرة بنموه و تتأخر بتباطئه.
لقد كان للتطور الاقتصادي دورًا ايجابيًا على سوق التامين. إذ حقق نشاط التامين في العشر سنوات الأخيرة نموًا مستمرًا و ذلك جراء التغيرات الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة.
و في هذا الصدد، قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست نظامها الاقتصادي بهدف جذب المزيد من الاستثمار.
فعمدت على إعادة هيكلة اقتصادها تماشيًا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية من اجل تشجيع الاستثمار و تنمية الإنتاجية وزيادة معدلات التشغيل بما يحقق معدلات نمو اقتصادي متزايدة.

لا تزال سوق التأمين وغيرها من القطاعات الأخرى تتأثر بالظروف الاقتصادية الوطنية والدولية لاسيما انخفاض أسعار النفط.
على الرغم من هذا الوضع ، سجل قطاع التأمين ارتفاعا في رقم الأعمال سنة 2016 بحوالي 1.3% ليصل 130 مليار دينار.

كما تمكن قطاع التأمين من الحفاظ على معدل نمو الودائع المالية التي ارتفعت من 77 مليار دج سنة 2007 إلى 265 مليار دج نهاية سنة 2016.

و حتى إذا كانت هذه النتائج متواضعة فإنها تظهر قدرات صناعة التأمين على مواجهة الأزمة و رفع التحديات حيث قدمت خدمات و منتجات تأمينية جديدة في مجالات عدة، نذكر على سبيل المثال مجال التأمين على الأشخاص و الذي كان له تأثيراً إيجابياً على السوق.

رابعا: نظرة مستقبلية

تُوفر المشاريع التنموية قيد الانجاز في العديد من الميادين فرصًا متاحة لنشاط التامين. إذ من شانها أن تحفز و تشجع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية. الأمر الذي يعزز صناعة التامين خاصة و الاقتصاد الوطني عامة. هذا من جهـة؛

من جهة أخرى يتبين من خلال تحليل بعض خصائص سوق التأمين الجزائري بأن ثمة قطاعات عديدة غير مستغلة استغلالاً كافيًا مثل مخاطر الأفراد، لاسيما تغطية الممتلكات (السكن، المحلات التجارية، المهن الحرة والحرف) والأشخاص.

إن للسوق الجزائري إمكانيات تنموية معتبرة للسنوات القادمة. إذ ستحفز الديناميكية الناتجة عن مختلف البرامج الاستثمارية العمومية والخاصة زيادة الطلب على تأمين المخاطر.

كما توجد في السوق عوامل أخرى يمكن أن تساهم في تطوير السوق الجزائرية، و يمكن ذكر:

- الإرادة المتوفرة لدى السلطات العمومية في تطوير قطاع التأمين و تسريع الإصلاحات لتحفيز النشاط (مشروع مراجعة للإطار التشريعي والتنظيمي) .
- وجود خبرة في الإدارة الفنية للمحافظة والمعرفة الجيدة للسوق ولاحتياجات المؤمنين.
- توفر الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، الضرورية للإدارة الرشيدة والفعالة والسريعة ، و هي الآن في طور التحكم التام.

كل هذه العوامل تشير إلى احتمال نمو النشاط وديناميكية جديدة في القطاع.

ولتعزيز هذا الاتجاه نحو تطوير السوق على المدى الطويل والاستفادة من هذه العوامل يستلزم على الجهات الرئيسية الفاعلة في السوق أن تعبئ مواردها و معارفها من اجل تطوير صناعة التامين.

الجداول الإحصائية

جدول رقم 1 :

بيان بعدد الشركات والهيئات العاملة في سوق التأمين الجزائري

بيان	شركات تأمين مباشرة						شركات إعادة التأمين			شركات سمسرة	هيئات تأمينية أخرى : تعاونيات، ضمانات خاصة
	حيات		تامينات عامة		حيات+ تامينات عامة		وطنية	أجنبية	مجموع		
	رأس مال وطني	رأس مال مشترك	رأس مال وطني	رأس مال مشترك	رأس مال وطني	رأس مال مشترك					
عام 2014	4	2	8	5			1				3
عام 2015	4	3	8	5			1				3
عام 2016	4	3	8	5			1				3

جدول رقم 2 :

بيان بالقوى العاملة في السوق

البيان	المجموع
عام 2014	14 434
عام 2015	14 687
عام 2016	13 977

جدول رقم 3 :

نشاط التأمينات العامة (أقساط التأمين المباشر)

الأ رقام بأ لا ف الدينار

البيان	عام 2014	عام 2015	عام 2016
فرو ع البحري و الطيران	**6 406 000**	**5 652 000**	**6 614 000**
الحريق	**22 390 000**	**22 718 000**	**25 731 000**
السيارات الالزامي	**65 360 000**	**66 841 000**	**65 158 000**
التكميلي			
حوادث متنوعة	**4 074 000**	**6 317 000**	**5 754 000**
السطوأو السر قة			
زرا عي	**2 052 000**	**2 591 000**	**2 256 000**
التأمين الهندسي	**12 295 000**	**11 603 000**	**12 758 000**
تأمينات البترول			
تامينات اخرى	**4 402 000**	**2 089 000**	**50 000**
مجمو ع تأ مينا ت العامة	**116 979 000**	**117 811 000**	**118 321 000**

جدول رقم 3أ :

نشاط التأمينات العامة (أقساط إعادة التأمين) لسنة2014

الأ رقام بأ لا ف الدينار

فرو ع	الوا رد		
	محلي	خارجي	مجموع الوارد
البحري بضائع	1 592 000	563 000	2 155 000
أجسا م السفن	627 000	16 000	643 000
الطيرا ن	897 000	53 000	950 000
البري و النهري			0
			0
الحريق	9 718 000	461 000	10 179 000
السيارات			0
			0
حوادث متنوعة	1 363 000	159 000	1 522 000
السطو او السرقة			0
زراعي			0
التأمين الهندسي	5 194 000	216 000	5 410 000
تا مينات البترول			0
تأمينات أحرى	1 394 000	52 000	1 446 000
إ جما لي	**20 785 000**	**1 520 000**	**22 305 000**

نشاط التأمينات العامة (أقساط إعادة التأمين) لسنة2015

فروع	الوارد		
	محلي	خارجي	مجموع الوارد
البحري بضائع أجسام السفن	2 157 000	82 000	2 239 000
الطيران	1 239 000	155 000	1 394 000
البري و النهري			
الحريق السيارات حوادث متنوعة السطو او السرقة زراعي التأمين الهندسي تا مينات البترول	18 204 000	1 896 000	20 100 000
تأمينات أحرى	1 599 000	1 000	1 600 000 000
إجمالي	**23 199 000**	**2 134 000**	**25 333 000**

نشاط التأمينات العامة (أقساط إعادة التأمين) لسنة2016

الأرقام بالألاف الدينار

فروع	الوارد		
	محلي	خارجي	مجموع الوارد
البحري بضائع أجسام السفن	2 029 000	100 000	2 129 000
الطيران	1 220 000	66 000	1 286 000
البري و النهري			
الحريق السيارات حوادث متنوعة السطو او السرقة زراعي التأمين الهندسي تا مينات البترول	19 655 000	2 715 000	22 370 000
تأمينات أحرى	1 414 000	2 000	1 416 000
إجمالي	**24 318 000**	**2 883 000**	**27 201 000**

جدول رقم 4 :

تعويضات التأمينات المباشرة

الأ رقام بأ لا ف الدينار

البيان	عام 2014	عام 2015	عام 2016
فرو ع البحري و الطيران	2 473 000	2 363 000	2 482 000
الحريق	7 164 000	14 982 000	14 629 000
السيارات	44 769 000	47 263 000	45 956 000
حوادث متنوعة			
زراعي	1 092 000	1 527 000	1 237 000
التأمين الهندسي	3 319 000	2 033 000	2 513 000
تا مينات البترول			
تأمينات أحرى	301 000	47 000	23 000
إ جما لي	59 118 000	68 215 000	66 840 000
تامينات الحيات	2 714 000	2 873 000	2 722 000
مجموع تامينات الحيات	61 832 000	71 088 000	69 562 000

جدول رقم 5 :

تطوير نشاط تأمينات الحياة

الأ رقام بأ لا ف الدينار بالعملة المحلية

بيان	عام 2014	عام 2015	عام 2016
مجموع	8 834 000	10 074 810	11 238 001

جدول رقم 6 :

الاحتياطات (المخصصات)

الأ رقام بأ لا ف الدينار

البيان	عام 2014	عام 2015	عام 2016
تأ مينا ت الحيا ة			
الإ حتيا طي المخصص الحسا بي	3 557 000	5 014 000	6 652 000
إ حتيا طي)مخصص(تعويضات تحت التسوية			
إ حتيا طات مخصصات أ خرى		1 413 000	1 422 000
المجمو ع	3 557 000	6 427 000	8 074 000
التأ مينات العا مة			
إ حتيا طي المحصص أ خطا ز سا ر ية	45 702 000	45 649 000	46 579 000
إ حتيا طي مخصص تعويضات تحت التسوية	70 481 000	72 642 000	69 883 000
إ حتيا طات مخصصات أ خرى			
المجمو ع	116 183 000	118 291 000	116 462 000
مجمو ع الإ حتيا طا ت المخصص الفنية	119 740 000	124 718 000	124 536 000

جدول رقم 7 :

بيان بتوزيع الاستثمارات وعائد الاستثمار

الأ رقام بأ لا ف الدينار بالعملة المحلية

البيان	عام 2014	عام 2015	عام 2016
ا ورا ق ما لية - حكو مية	93 437 000	113 431 000	138 959 000
أخرى			
إ يدا عا ت في البنو ك			
قرو ض للسوق النقدية			
بضمانات أ خرى			
إ ستثما رات أ خر ى	123 508 000	138 836 000	126 401 000
المجمو ع	**216 945 000**	**252 267 000**	**265 360 000**
عا ئد الإ ستثما ر	**3 818 000**	**5 439 000**	**6 658 000**
النسبة %	**2%**	**2%**	**3%**